ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ بين فلسفة اللّغة وحدود التّأويل

خالد بني دومي*

ملخّص

يقارب هذا البحث واحداً من الموضوعات الّتي تعكس سموّ الأسلوب القرآنيّ في أعظم صوره، وأرقى تجلّياته، ذلكم هو "ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ". وهو ضمير يقع في التّنزيل العزيز ضمن أبعاد ثلاثة: الأوّل تكون فيه مطابقة بين ضمير التّثنية وما يحيل إليه. أمّا الثّاني فيتجلّى فيه عدول، على مستوى الإفراد والتّثنية والجمع، في نسق العبارة الّتي تشتمل على ضمير التّثنية، لفظاً أو تأويلاً. وأمّا الثّالث فتبدو فيه إحالة ضمير التّثنية متعدّدةً ومختلفاً في تأويلها.

ويسعى البحث إلى دراسة هذه الأبعاد، في هدي عدد من الآيات القرآنيّة، التي اشتملت على ضمير التّثنية؛ وذلك للوقوف على حدود التّأويل في هذه الآيات، وفق ما تقتضيه فلسفة اللغة، وما تتيحه من طاقات تعبيريّة، وفضاءات دلاليّة، مع قدر من التّركيز على البعدين: الثّاني والثّالث. أمّا البعد الأوّل، فيجري عرضه على نحو موجز؛ ذلك أنّ إحالة ضمير التّثنية فيه مباشرة، ولا تقتضي التّأويل.

وسوف يتبيّن لنا عند الانتهاء من قراءة هذا البحث أنّ ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ يعدّ موردا غنيّاً من موارد الإعجاز اللغويّ في القرآن الكريم، وهو يعكس الفلسفة المتفرّدة للعربيّة؛ تلك الفلسفة الّتي تجيز التّعبير عن الواحد بلفظ الاثنين، وعن الاثنين بلفظ الواحد، كما تجيز التّعبير عن الجمع بلفظ الاثنين، وعن الاثنين بلفظ الجمع.

والبحث،في مردّه، كأنّه باب من فلسفة اللّغة، يحاول أن يبلغ القول في بعض محاسنها وجماليّاتها، وأن يستجلي بعض ما تشعّه في ذلك البيان الخالد – القرآن الكريم – من قيم وأسرار.

المقدّمة

الحمد للّه، والصّلاة والسّلام على رسول اللّه، وبعد؛ فقد كنت، طوال سنيّ حياتي الدّراسيّة، أعلم أنّ الخطاب بضمير التّثنية في قول اللّه عزّ وجلّ: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"(1) خطاب للإنس والجنّ، إلى أن قيّض اللّه لي تدريس سورة الرّحمن في أحد المساقات، فاجتهدت، بما يمليه عليّ واجب العلم، في الاطّلاع على عدد غير قليل من كتب التّفسير، وكتب إعجاز القرآن؛ وذلك لغايات الإعداد والتّحضير. وكم كانت دهشتي كبيرة حين وجدت في بعض هذه الكتب من يقول إنّ

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الخطاب بضمير التّثنية في هذه الآية الكريمة، الّتي تكرّرت في السّورة إحدى وثلاثين مرّة، ليس خطاباً للإنس والجنّ!

واستوقفني هذا الرّأي، واستوقفتني تفاصيله طويلاً، وأزعم بأنّه كان العامل الحاسم في إعداد هذه الورقة البحثيّة. وعندما وقع اختياري على "ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ" ليكون عنواناً للبحث، وبدأت أقرأ حول هذا الموضوع، توصّلت إلى أنّ له أنماطاً متعدّدة في النّصّ القرآنيّ، وأنّ لهذه الأنماط حدوداً تأويليّة تعكس فلسفة لغتنا العربيّة ضمن طاقاتها التعبيريّة الواسعة، وآفاقها الدّلاليّة الرّحبة، فزاد تعلّقي بهذا الموضوع، فاجتهدت مرّة ثانية في جمع شوارده ودراستها، فكان هذا البحث.

والتثنية ظاهرة بارزة في اللغة العربية، وتعد من خصائصها وميزاتها، وقد احتلت مساحة رحبة في الدراسات اللغوية؛ حيث تناولها عدد من الباحثين قديمًا وحديثًا بالدرس والتحليل(2).

ويمكن القول إنّ ضمير التّثنية، بأبعاده المختلفة، يشكّل ظاهرة لافتة للنظر في التّعبير القرآنيّ، ذلك أنّ في القرآن الكريم تطبيقات ضافية على هذا الضّمير، وقد جاء كثير من الآيات على المطابقة بين ضمير التّثنية، وما يحيل إليه؛ كيف لا والمطابقة هي الأصل في باب العدد في لغتنا العربيّة. ومن الأمثلة على هذه المطابقة قول الله تعالى: "إذ همّت طائفتان منكم أن تفشلا واللّه وليّهما"(3)؛ فضمير التّثنية في "تفشلا"، "وليّهما" جاء مطابقاً، من حيث العدد، لما يحيل إليه، وهو لفظ "طائفتان". وقد جاء في كتب التّفسير أنّ ضمير التّثنية يشير إلى حيّين من الأنصار(4) كانا فكّرا في الرّجوع مع من رجع من المنافقين، لكنّ اللّه ثبّتهما فلم يرجعا(5).

ومن ذلك قوله تعالى: "يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للنّاس وإثمهما أكبر من نفعهما"(6)؛ فمدار الحديث في الآية عن صنفين من المحرّمات: الخمر والميسر، وقد جاء ضمير التّثنية في قوله " فيهما"، "إثمهما"، "نفعهما" مطابقاً لما يحيل إليه، من حيث العدد.

ومنه أيضاً قوله تعالى:"إنّ الصّفا والمروة من شعائر اللّه فمن حجّ البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطّوّف بهما"(7)؛ فضمير التّثنية في قوله: "بهما" يحيل إلى اثنين، هما: الصّفا، والمروة؛ وهما جبلان صغيران بمكّة قرب الكعبة.

وهذه الأمثلة ونظائرها في التّنزيل العزيز تمثّل البعد الأوّل من أبعاد هذه الدّراسة.

على أنّ ثمّ آيات أخرى كثيرة قد جرى فيها خروج على مقتضى الظّاهر، فلم تراعَ فيها المطابقة بين ضمير التّثنية وما يحيل إليه، لفظاً أو تقديراً(8)؛ ومن ذلك قوله تعالى: "ثمّ استوى

إلى السّماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائِعِين"[9]؛ فقد عُدِلَ في الآية من ضمير التّثنية في "قالتا" العائد إلى السماء والأرض، إلى صيغة الجمع في "طائِعِين"، ولم يقل (طائعتين)، ولا (طائعات).

ومنه قوله تعالى: "فقولا إنّا رسول ربّ العالمين"[10]؛ فقد جرى العدول عن التّثنية التي يبرزها ضمير التّثنية في لفظي "فقولا"، "إنّا". إلى صيغة الإفراد المتمثّلة في لفظ " رسول"؛ فلم يأتِ التّعبير بالمطابقة بين ضمير التّثنية المشار به إلى موسى وهارون، عليهما السّلام، وما يحيل إليه، وهو أمر روعي في موطن آخر في القرآن، وفي سياق القصّة نفسها، وهو قوله تعالى: "فأتياه فقولا إنّا رسولا ربّك"[11].

ومنه أيضاً قوله تعالى: "وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنّا لحكمهم شاهدين"[12]؛ فالحديث عن داود وسليمان، عليهما السّلام، جاء في أوّل الآية بضمير التّثنية في لفظ "يحكمان"، ثمّ جرى التّحوّل في آخر الآية إلى ضمير الجمع؛ فقال: "وكنّا لحكمهم"، ولم يقل: وكنّا لحكمهما، رغم أنّهما اثنان.

وهذه الأمثلة ونظائرها في القرآن الكريم تمثّل البعد الثّاني من أبعاد الدّراسة.

ولضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ بعد ثالث، تكون فيه إحالة الضّمير متعدّدةً ومختلفاً في تأويلها، وشواهده في القرآن قليلة؛ وربّما يمثّلها ثلاثة شواهد: الأوّل ضمير التّثنية في قوله تعالى: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"[13]؛ ففي إحالة هذا الضّمير تأويلات عدّة، سأعرضها بشيء من التّفصيل في ثنايا البحث، والثّاني ضمير التّثنية في قوله: "ألقيا في جهنّم كلّ كفار عنيد"[14] وذلك من زاوية معيّنة من زوايا النّظرة التّأويليّة، والثّالث ضمير التّثنية في قوله: "فإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفّق الله بينهما" إذ يؤدّي التّعدّد في احتمال عَوْد الضّمير إلى تعدّد في معنى الآية، كما سيتّضح.

وفي الصّفحات القادمة دراسة لهذه الأبعاد الثّلاثة، مع قدر من التّركيز على البعدين: الثّاني والثّالث؛ والهدف من الدّراسة محاولة استجلاء بعض أسرار صيغة التّثنية في التّعبير القرآنيّ، في عدد من الآيات الكريمة، على هدي من فلسفة لغتنا العربيّة، وما تتيحه من آفاق تأويليّة. أمّا البعد الأوّل فسأعرضه بإيجاز؛ للاعتبار الذي ذكرته آنفاً؛ وباللّه أستعين.

ويمكن القول إنّ موضوع هذا البحث له أهمّيّة بالغة في الدّرس اللغويّ والنّحويّ، في لغتنا العربيّة بعامّة، وفي لغة التّنزيل العزيز بخاصّة، وتأتي أهمّيّته من كونه يتناول مبحثاً يجري استعماله في القرآن الكريم بأساليب متنوّعة، معظمها ورد بالمطابقة بين ضمير التّثنية وما يحيل إليه، لفظاً أو تقديراً، وورد بعضها بأسلوب العدول من التّثنية إلى الإفراد أو الجمع، ومن الجمع

أو الإفراد إلى التّثنية، وبعضها الآخر تعدّدت مرجعيّة ضّمير التّثنية فيه، في ظلّ وجود قرينة ترجّح أحد الوجوه حيناً، وغياب القرينة حيناً آخر.

وليس يخفى على ذي لبّ ما تحقّقه هذه الأساليب المتنوّعة في استعمال ضمير التّثنية من غنى وجدّة وطرافة لنحونا وصرفنا العربيّين. ومن البدهيّ، والحالة هذه، أن يكون مبحث التّثنية محطّ عناية اللغويّين والمفسّرين وأصحاب البلاغة، قديماً وحديثاً، وأن يكون لهم فيه نظرات مختلفة، بل متباينة، في بعض الأحيان.

ومن ثمّ، يأتي هذا البحث لينضاف إلى الدّراسات اللغويّة والأسلوبيّة ذات العلاقة، بما يعزّز مكتبتنا العربيّة ببحوث ودراسات تقفنا على جماليّات التّعبير القرآنيّ، في واحد من الأنماط الأسلوبيّة المتفرّدة، الّتي يجري فيها الخروج على ما ألفناه من تقنيات التّعبير وأساليبه.

ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ

إنّ المتتبّع لضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ يجد أنّ لهذا الضّمير أبعاداً ثلاثةً، هي على النّحو الآتي:

البعد الأوّل: ويكون فيه ضمير التّثنية مطابقاً لمقتضى الكلام، وشواهده في القرآن كثيرة، ويضيق عنها الحصر؛ لأنّه أصل في بابه، وقد مثّلت له ببعض الشّواهد فيما سبق، وأشير ها هنا إلى ثلاثة شواهد أخرى؛ تعميقاً للفكرة: أوّلها قوله تعالى: "قالتا لا نسقي حتّى يصدر الرّعاء"(15)؛ فضمير التّثنية يشير إلى اثنتين، وهما ابنتا شعيب، عليه السّلام، الوارد ذكرهما قبلاً في قوله: "ولمّا ورد ماء مدين وجد عليه أمّة من النّاس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما"(16).

والثّاني قوله تعالى: "فأتياه فقولا إنّا رسولا ربّك فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذّبهم"(17)؛ إذ يحيل ضمير التّثنية في "فأتياه"، "فقولا" إلى اثنين من الأنبياء، وهما: موسى، وهارون، عليهما السّلام، اللّذان ورد ذكرهما في موضع سابق من السّورة نفسها، في قوله تعالى: "اذهب أنت وأخوك بآياتي ولا تنيا في ذكري. اذهبا إلى فرعون إنّه طغى. فقولا له قولاً ليّناً لعلّه يتذكّر أو يخشى"(18).

ويصدق هذا التّوجيه على الشّاهد الثّالث الّذي تمثّله الآية الكريمة: "ولقد آتينا داود وسليمان علماً وقالا الحمد للّه الّذي فضّلنا على كثير من عباده المؤمنين"(19)؛ فضمير التّثنية في " قالا" يعود إلى اثنين من الأنبياء، ورد ذكرهما قبل ورود الضّمير العائد إليهما على وجه التّصريح.

البعد الثّاني: ويتجلّى فيه عدول، على مستوى الإفراد والتّثنية والجمع، في نسق العبارة الّتي تشتمل على ضمير التّثنية، لفظاً أو تأويلاً، وفيه يجري الخروج على مقتضى الظّاهر، في سياق الضّمائر، إفراداً وتثنيةً وجمعاً[20].

ويمثّل هذا البعد في مجمله مظهراً من مظاهر الالتفات في التّعبير القرآنيّ على مستوى الضّمائر، يجري فيه التّحوّل من التّثنية إلى الإفراد أو الجمع، ومن الإفراد أوالجمع إلى التّثنية.

ومغزى الالتفات من وجهة نظر أسلوبيّة، هو أنّه يأتي بغير المتوقّع لدى القارئ، فيؤدّي إلى حالة من التّيقّظ الذّهنيّ والنّشاط العقليّ[21].

ويأتي هذا البعد في التّعبير القرآنيّ ضمن أساليب أربعة:

- الأوّل أن يُستخدم ضمير التّثنية، مع كون الحديث عن المفرد، نحو قوله تعالى: "وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان"[22]، وقوله: "وقال موسى ربّنا إنّك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدّنيا ربّنا ليضلّوا عن سبيلك ربّنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم. قال قد أجيبت دعوتكما فاستقيما ولا تتّبعانّ سبيل الذين لا يعلمون"[23].
- والثّاني أن يُستخدم ضمير المفرد، مع كون الحديث عن اثنين، نحو قوله تعالى: "فأتيا فرعون فقولا إنّا رسول ربّ العالمين"[24]، وقوله: "فلا يخرجنّكما من الجنّة فتشقى"[25].
- والثّالث أن يُستخدم ضمير التّثنية، مع كون الحديث عن الجمع، نحو قول الله عزّ وجلّ: "إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض"[26]، وقوله "يا معشر الجنّ والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان. فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"[27].
- والرّابع أن يُستخدم ضمير الجمع، مع كون الحديث عن اثنين، نحو قوله عزّ وجلّ: "ثمّ استوى إلى السّماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين"[28]، وقوله: "إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما"[29].

وفيما يأتي تفصيل وبيان لهذه الأربعة الأساليب، وسوف أكتفي بإيراد شاهد واحد لكلّ أسلوب منها، لا من باب الاكتفاء، وإنّما لضيق هذا المقام عن الاستقصاء:

* **الأسلوب الأوّل**: ما استخدم فيه ضمير التّثنية، مع كون الحديث عن مفرد؛ ومنه قول الله تعالى: "قال قد أجيبت دعوتكما"[30]، فإنه يلاحظ أنّ الدّعوة قد أضيفت إلى ضمير التّثنية

المخاطب به موسى وهارون، عليهما السّلام، وإن كانت الدّعوة إنّما حُكيت عن موسى، عليه السّلام، وحده؛ وذلك في الآية التي سبقت، والمتمثّلة في قوله تعالى: "وقال موسى ربّنا إنّك آتيت فرعون وملأه زينةً وأموالاً...." [31] وذُكر في ذلك رأيان:

أمّا الأوّل فللإعلام بأنّ هارون، عليه السّلام، مَعَ موسى، عليه السّلام، في هذا الدّعاء؛ لأنّه معه كالشّيء الواحد، وإن كان غائباً؛ وذلك كما بايع النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، عن عثمان، رضي الله عنه، في بيعة الرّضوان، وكان عليه الصّلاة والسّلام قد بعثه في أمر إلى مكّة، فقال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، بيده اليمنى: هذه يد عثمان[32].

وأمّا الثّاني فلأنّ موسى، عليه السّلام، دعا، وهارون، عليه السّلام، أمّن على دعاء أخيه. قال أبو السّعود إنّ ضمير التّثنية مقصود به موسى وهارون، عليهما السّلام، "لأنّه كان يؤمّن، كما يُشعر به إضافة الرّبّ إلى ضمير المتكلّم مَعَ الغير في المواقع الثّلاثة"[33].

وقد قيل إنّه يَحتجّ بهذه الآية من يقول إنّ تأمين المأموم على قراءة الفاتحة ينزل منزلة قراءتها؛ لأنّ موسى دعا وهارون أمّن[34].

ولعلّ ثمّة تقارباً بين هذا الموقف وموقف آخر في القرآن الكريم، يتمثّل في قول أحد المتخاصِمَين لداود النبيّ، عليه السّلام، الّذي حكاه عنه القرآن: "إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجةً وليَ نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزّني في الخطاب"[35]، فجاءت الفتوى من داود، عليه السّلام: "قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه"[36]. فالذي يبدو من قول داود، الذي نقله القرآن عنه، أنّ الفتوى صدرت منه قبل أن يسمع من المدّعَى عليه بظاهر القول، وذلك، كما يقول ابن العربي: "ممّا لا يجوز عند أحد، ولا في ملّة من الملل، ولا يمكن ذلك للبشر؛ وإنّما تقدير الكلام أنّ إحد الخصمين ادّعى، والآخر سلّم في الدّعوى، فوقعت بعد ذلك الفتوى"[37].

وقد قال النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، لعليّ، رضي الله عنه: "إذا جلس إليك الخصمان فلا تقضِ لأحدهما حتّى تسمع من الآخر"[38].

وليس يخفى أنّ أمر هذين الخصمين جاء مناظراً لما في قصّة موسى وهارون، عليهما السّلام، في أنّ موسى دعا، وهارون أمّن، على اختلاف الحالين في القصّتين.

فقد اكتفت الآية بذكر رواية أحد الخصمين؛ لأنّ فيها تلخيصاً للقضيّة. وإنّ خلوّ السّياق من قرينة لفظية تشير إلى استماع داود، عليه السّلام، للخصم الثّاني ليس دليلاً على أنّ داود لم يستمع إليه؛ وقد حضر موقف الفصل بينه وبين خصمه؛ فقد يكون داود اعتمد في إطلاق فتواه على إقرار الخصم، بالإشارة، أو بالعبارة، ولكن القرآن الكريم لم يذكر ذلك.

ومثل هذا يمكن أن يقال في قصّة موسى وهارون؛ فقد كان هارون يؤمّن على دعاء أخيه، وفي هذا دليل على أنّه مشارك له وقائل بمثل قوله؛ لأنّ المؤمِّن أحد الدّاعيين(39). قال النّحاس: سمعت عليّ بن سليمان بقول: الدّليل على أنّ الدّعاء لهما، قول موسى: "ربّنا"، ولم يقل: (ربِّ)(40). وهذه لعمري إشارة ذكيّة، تعزّز رأي علماء التّفسير، لا سيّما أنّ الصّيغة الدّالّة على النّداء تكرّرت في الآية ثلاث مرّات، هي على النحو الآتي:

"ربّنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدّنيا"،

"ربّنا ليضلّوا عن سبيلك"،

"ربّنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتّى يروا العذاب الأليم". فانظر إلى هذه القرينة اللغويّة، وقيمتها الباهرة، وإسهامها القيّم في توجيه الدّلالة.

ويمكن أن يكون في قوله تعالى: "قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه"(41) جواز حذف؛ فيكون التّقدير: لقد ظلمك إن كان كذلك، فحذف الشّرط وجوابه وأداته(42).

* **الأسلوب الثّاني**: ما استخدم فيه ضميرالمفرد، مع كون الحديث عن اثنين؛ وسأذكر مثالاً عليه قول الله عزّ وجلّ مخاطباً موسى وهارون، عليهما السّلام: "فأتيا فرعون فقولا إنّا رسول ربّ العالمين"(43)، إذ جاء التّعبير بصيغة الإفراد في قوله "رسول" بعد أن تقدّم الحديث بضمير التّثنية في قوله: "فأتيا"، "فقولا"، "إنّا"؛ فيسأل عن الحكمة في هذا العدول، مع الأخذ في الاعتبار أنّ هذا المشهد تكرّر في موطن آخر في القرآن، ولكن على نحو تحقّقت فيه المطابقة بين ضمير التّثنية، وما يحيل إليه، وذلك في قوله تعالى في سورة طه: "فأتياه فقولا إنّا رسولا ربّك"(44).

ولقد ذهب المفسّرون وعلماء اللغة في إفراد لفظ "رسول" وعدم مطابقته ضمائر التّثنية في آية (طه)، وفي تثنية لفظ "رسولا" ومطابقته ضمائر التّثنية في آية (الشّعراء) مذاهب شتّى؛ فالكرمانيّ يعلّل ذلك بقوله: "لأنّ الرّسول مصدر يسمّى به، فحيث وحّده حمل على المصدر، وحيث ثنّى حمل على الاسم"(45).

أمّا الغرناطيّ فيرى أنّها وردت في سورة طه على اللغة الشّهيرة، أمّا في الشّعراء فعلى لغة من يقول: رسول للواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث؛ أي: على اللغة الأخرى(46).

وذهب الزّمخشريّ أيضاً إلى أنّ الرّسول يكون بمعنى المرسَل، وبمعنى الرّسالة، ولكنّه توسّع في تأويل هذا العدول فقال: "ويجوز أن يوحّد لأنّ حكمهما؛ لتساندهما واتّفاقهما على شريعة

واحدة واتّحادهما لذلك وللأخوّة كان حكماً واحداً، فكأنّهما رسول واحد"[47]. وتابعه أبو حيّان في ذلك[48].

وذكر ابن الأنباريّ في تأويل لفظ المفرد في قوله تعالى: "إنّا رسول ربّ العالمين" وجهين؛ يقول: "إنّما قال: "رسول" بالإفراد لوجهين: أحدهما أنّ الرّسول أراد به الجنس، فلمّا أراد به الجنس وحّد، ولو أراد به العدد لثنّى. والثّاني أن يكون "رسول" بمعنى رسالة، كقول الشّاعر:

وما أرسلتهم برسول

أي برسالة، والتّقدير: إنّا ذوا رسالة ربّ العالمين، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه"[49].

وإذا أنعمنا النّظر في سياق كلّ من الآيتين، فإنّه يتبيّن لنا ما يأتي:

أوّلاً: أنّ لفظة "رسول" في كلّ من الآيتين تعني الشّخص المرسَل، وذلك بقرينة لفظيّة، هي "إنّا". على أنّها قد تعني أيضاً الرّسالة، وذلك بقرينة معنويّة أو عقليّة تفهم من السّياق.

ثانياً: أنّ قوله: "إنّا رسولا ربّك" بإضافة اسمه تعالى إلى اسم ضمير الخطاب، يناسب ما بُنيت عليه سورة طه من التّلطّف والرّفق والتّأنيس، فناسب ذلك ما أُمر به موسى من دعاء فرعون آنسه وألطفه، وأُمر موسى وأخوه هارون بذلك فقيل لهما: "فقولا له قولاً ليّناً"[50]، فأشعرت هذه الإضافة بالتّلطّف الرّبّانيّ. ولمّا تضمّنت سورة الشّعراء تعنيف فرعون وملئه، وإغراقهم وأخذ المكذّبين للرّسل بتكذيبهم، ورد فيها: فقولا إنّا رسول ربّ العالمين" بإضافة اسمه سبحانه إلى "العالمين". وهذه لطيفة ذكرها الغرناطي[51]. وقال ابن عاشور: "ومبادأة خطابهما فرعون بأن وصفا الله بصفة ربّ العالمين، مجابهة لفرعون بأنّه مربوب وليس بربّ، وإثبات ربوبيّة الله تعالى للعالمين"[52].

ثالثًا: أنّ التّعبير بضمير الإفراد مع كون الحديث عن اثنين، يقصد إلى غرض بلاغيّ هو استدرار نشاط السّامع. وهذا ملحظ أسلوبيّ دقيق ذكره الزّركشيّ في البرهان[53].

وبناء على ما سبق، أراني أميل إلى الرّأي الذي يذهب إلى أنّ لفظ "رسول" يعني المرسَل، ويعني الرّسالة، في آن معاً، وفي كتاب الله دليل على صحّة ما أذهب إليه، هو قوله تعالى: "ولقد آتينا موسى الكتاب فلا تكن في مرية من لقائه وجعلناه هدى لبني إسرائيل"[54] فالهاء في قوله: " وجعلناه" تعود إلى موسى، عليه السّلام، ويجوز أن تعود إلى الكتاب؛ فكلاهما سبب هدى[55]، والله تعالى أعلم.

* **الأسلوب الثّالث:** ما استخدم فيه ضمير الجمع، مع كون الحديث عن اثنين[56]؛ ومنه قول الله تعالى: "إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما"[57]. والكلام في الآية عن حادثة في بيوت النّبيّ، عليه الصّلاة والسّلام، بينه وبين بعض أزواجه، والخطاب فيها لعائشة وحفصة، رضي الله عنهما.

ولعلّ ممّا يجدر ذكره قبلاً، أنّ قوله: " إن تتوبا إلى الله" جملة شرطيّة شرطها محذوف، دلّ السّياق عليه، وتقديره: (إن تتوبا إلى الله فقد وجب عليكما ذلك) ويفهم من هذا أنّ جملة "فقد صغت قلوبكما" ليست جواباً للشّرط، بل هي جملة استئنافيّة تعليليّة، لبيان سبب مطالبتهما بالتّوبة؛ أي: وجبت التّوبة لأنّه صغت قلوبكما، ومعناها: مالت قلوبكما قليلاً إلى جانب المعصية[58].

يبدو جمال التّعبير هنا في التّحوّل من صيغة التّثنية في قوله: "تتوبا" إلى صيغة الجمع في قوله: "قلوبكما". وقد كان يجوز التّعبير بالمثنّى، فيقال: قلباكما؛ وفي هذا يقول ابن الأنباريّ: " ولو قال: قلباكما (بالتّثنية) أو قلبكما (بالإفراد) لكان جائزاً"[59]..

وقد قيل في تأويل صيغة الجمع في هذه الآية إنّها مستعملة في الاثنين طلباً لخفّة اللفظ عند إضافته إلى ضمير المثنّى؛ كراهية اجتماع مثنّيين، فإنّ صيغة التّثنية ثقيلة لقلّة دورانها في الكلام. فلمّا أُمن اللبس ساغ التّعبير بصيغة الجمع عن التّثنية.ذكر ذلك ابن عاشور[60].

وهذا استعمال للعرب غير جارٍ على القياس، وذلك في كلّ اسم مثنّى أضيف إلى اسم مثنّى، فإنّ المضاف يصير جمعاً، كما في هذه الآية، وكما في قول خِطام المجاشعيّ[61]:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْراهُما مثلُ ظُهُورِ التّرْسَيْنْ

ويمكن التّعبير عن المضاف، والحالة هذه:

- إمّا بالجمع، وهو الأفصح والأكثر استعمالاً؛ لأنّ صيغة الجمع قد تطلق على الاثنين في الكلام[62]. فالتّثنية جمع في المعنى؛ لأنّ معنى الجمع ضمّ شيء إلى شيء، فهو يقع على القليل والكثير.

وقيّد الزّمخشريّ في (المفصّل) هذا التّعبير بأن لا يكون اللفظان متّصلين، فقال: "ويجعل الاثنان على لفظ جمع إذا كانا متّصلين، كقوله: " فقد صغت قلوبكما" ولم يقولوا في المنفصلين: أفراسهما ولا غلمانهما، وقد جاء: وضعا رحالهما"[63].

وأشار ابن يعيش إلى أنّ كلّ ما في الجسد، منه شيء واحد لا ينفصل، كالرّأس والأنف واللسان والظّهر والبطن، تكون تثنيته على ثلاثة أوجه، أحدها الجمع وهو الأكثر(64). يقول ابن الأنباريّ: "إنّما قال "قلوبكما" بالجمع، ولم يقل: (قلباكما) بالتّثنية؛ لأنّ كلّ عضو ليس في البدن منه إلا عضو واحد فإنّ تثنيته بلفظ جمعه، والقلب ليس في البدن منه إلا عضو واحد، ولو قال: قلباكما، أو قلبكما، لكان جائزاً"(65).

وذكر أبو حيّان كلاماً شبيهاً بكلام ابن يعيش، وذلك في قوله: " وأتى بالجمع في قوله: "قلوبكما"، وحسّن ذلك إضافته إلى مثنّى وهو ضميراهما، والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنّى، والتّثنية دون الجمع، كما قال الشّاعر(66):

فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ كنوافذ العُبُطِ الّتي لا تُرفعُ

وهذا كان القياس، وذلك أن يعبّر بالمثنّى عن المثنّى، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع؛ لأنَ التّثنية جمع في المعنى"(67).

وذهب سيبويه إلى أنّ هذه المسألة جيء بها لرفع اللبس بين الشّيئين، فإذا كان هذا الشيء جزءاً من صاحبه صحّ وضع الجمع في مكان التثنية، وإن كان الشّيء قائماً برأسه، وليس جزءاً من صاحبه، بقي على التّثنية.

يقول في باب عنوانه: (ما لُفظ به ممّا هو مثنّى كما لُفظ بالجمع): " وهو أن يكون الشّيّئان كلّ واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما، وأحسن عواليهما، وقال عزّ وجلّ: "إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما"(68)، "والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما"(69)، فرّقوا بين المثنّى الّذي هو شيء على حدة، وبين ذا"(70).

- وإمّا بالتّثنية، وقد أشرتُ في ما سبق إلى أنّ إضافة المثنّى للمثنّى فيها ثقل.
- وإمّا بالمفرد، أي: أن يؤتى بلفظ المفرد مضافاً إلى الاسم المثنّى، وذكر له أبو حيّان شاهداً واحداً قول الشّاعر(71):

حمامةَ بطنِ الواديينِ ترنّمي سقاكِ من الغرّ الغوادي مطيرُها

قال أبو حيّان: "وغلط ابن مالك فقال في كتاب التّسهيل: ونختار لفظ الإفراد على لفظ التّثنية"(72)، وهو ينطلق في ذلك من أنّ الإفراد لا يجوز إلاّ في ضرورة الشّعر(73).

وفي بيان النّكتة البلاغيّة الّتي حقّقها التّعبير بصيغة الجمع في الآية مدار الحديث، يقول صلاح الخالدي إنّ كلّ إنسان له قلب واحد؛ قال تعالى: "ما جعل الله لرجل من قلبين في

جوفه"[74]، وسياق الآية هو الّذي يشير إلى الحكمة من العدول عن تثنية القلب إلى جمعه، ومعنى (الصّغو) يشير إلى الحكمة كذلك؛ فالآية في سياق تأنيب الزّوجتين لوقوعهما في خطأ ومؤاخذة، وإنّ المسلم عندما يرتكب الذّنب أو الخطأ أو المعصية، يتأثّر قلبه بذلك، فيميل عن وضعه الإيمانيّ، وينزل عن درجته الإيمانيّة، وهذا هو المراد بالصّغو، وكلّما زاد ميلان القلب وانحداره تغيّر مستواه، وزاد تأثير الميل والصّغو فيه، وكأنّ القلب في عمليّة صغوه وانحداره ليس قلباً واحداً، بل عدّة قلوب[75].

ولو لاحظ أحد الفروق بين القلب في مراحل صغوه وانحداره لوقف على ذلك، ولو التقطت للقلب عدّة صور، تمثّل كلّ صورة درجةً من درجات انحداره، لوُجدت فروق. لهذا المعنى وردت في الآية مجموعة، وكأنّ كلّ واحدة منهما ملكت أكثر من قلب[76].

وأرى أنّ هذا الرّأي يكشف عن نظر دقيق، وفهم عميق لدى الخالدي، الّذي ركّز على المعنى، في حين ركّز المفسّرون والنّحاة، في هذه المسألة وفي مسائل أخرى كثيرة، على المبنى فقط، دون أن يشيروا إلى ما يترتّب على التّعبير بصيغة الجمع من معانٍ ودلالات.

على أنّ من المفسّرين من حمل مسألة عَوْد الضّمير على مدار المعنى؛ فإذا تعاطف الاسمان، فإنّ رَجْعَ الضّمير يكون على أوّلهما بالمعنى[77]، يقول الزّمخشريّ في معرض تفسيره قول الله تعالى: "والّذين يكنزون الذّهب والفضّة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشّرهم بعذاب أليم"[78]: "فإن قلتَ: لِمَ قيل: ولا ينفقونهما، وقد ذكر شيئان؟ قلتُ: ذهاباً بالضّمير إلى المعنى دون اللفظ؛ لأنّ كلّ واحد منهما جملة وافية وعدّة كثيرة ودنانير ودراهم"[79].

على حين يرى الفرّاء أنّها مسألة يراوح فيها المتكلّم بين اللفظ والمعنى، فلو حمل على اللفظ لجاز، ولو أخذ بناصية المعنى لأصاب[80]؛ يقول عن قول الله عزّ وجلّ: "هذان خصمان اختصموا في ربّهم"[81]: "وقوله: اختصموا، ولم يقل: اختصما؛ لأنّهما جمعان ليسا برجلين، ولو قيل: اختصما كان صواباً"[82].

وتحسن الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ المثنّى في لغتنا العربيّة نوعان[83]: أوّلهما المثنّى الحقيقيّ، ويسمّى مثنّى لفظاً ومعنى، وفي وصفه أو استئناف الحديث عنه يجب تثنية الضّمير العائد عليه، ومثاله من القرآن قوله تعالى: "قال رجلان من الّذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب فإذا دخلتموه فإنّكم غالبون"؛ فلفظة "رجلان" مثنّى حقيقيّ؛ لأنّ واحده فرد في الوجود، أو ذات واحدة.

وثانيهما المثنّى غير الحقيقيّ، ويسمّى مثنّى في اللفظ وجمعاً في المعنى، وضابطه أنّ واحده جمع فرد من عدّة أفراد، وليس فرداً واحداً، وفي وصفه أو استئناف الحديث عنه يجوز أن يراعى فيه جانب اللفظ، أو جانب المعنى. ومثاله من القرآن: "هذان خصمان اختصموا في ربّهم"؛ لمّا كان معناه جمعاً روعي فيه جانب المعنى، فقال عزّ وجلّ: "اختصموا في ربّهم" ومعروف أنّ مفرد الخصمين خصم، وهو اسم جنس يندرج تحته - هنا – أفراد كثيرة. وبهذا نزل القرآن في هذه الآية، فتحدّث عن الخصمين بضمير الجمع، الّذي هو " واو الجماعة في "اختصموا"، ثمّ بضمير الجماعة "هم" في قوله: "في ربّهم".

والخلاصة أنّ "اختصموا" أبلغ في هذا السّياق من (اختصما)، و"في ربّهم" أبلغ من (في ربّهما)؛ لأنّ "اختصموا" يفيد تبادل الخصومة بين جميع أفراد ال "خصمان" من أوّل وهلة، وكذلك "ربّهم"؛ فإنّ ضمير الجمع فيه يفيد من أوّل وهلة ربوبيّة الله لكلّ فرد منهم(84). والله تعالى أعلم.

* **الأسلوب الرّابع:** ما استخدم فيه ضمير التثنية، مع كون الحديث عن جمع؛ ومنه قوله تعالى: "وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوّروا المحراب. إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحقّ ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصّراط"(85). فقد جاء التّعبير في لفظة "خصمان" بالتّثنية، وفيه تحوّل عن مقتضى السّياق، الّذي يشتمل على أربعة ضمائر للجمع، هي: واو الجماعة في ألفاظ: "تسوّروا"، "دخلوا، "قالوا"، وميم الجمع في لفظة "منهم"؛ فيسأل عن وجه ذلك التّحوّل.

وتبدو حدود التّأويل لضمير التّثنية في قوله: "خصمان" في الآية محدودة ومحصورة؛ وقد نقل سيبويه عن الخليل، الّذي ذهب إلى أنّ الاثنين جمع، قوله: "وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً"(86) واستشهد بهذه الآية.

وذهب الزّمخشريّ إلى أنّ معنى قوله "خصمان": فريقان خصمان، واستدلّ على ذلك بقراءة من قرأ: خصمان بغى بعضهم على بعض، وبيّن أنّ تفسير الخصمين بمعنى الفريقين لا يتنافى مع سياق تلك القصّة؛ من أنّ الخصومة كانت بين شخصين اثنين، بنصّ قوله تعالى بعد ذلك على لسان أحدهما: "إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزّني في الخطاب"(87)؛ ذلك لأنّه قد كان مع كلّ منهما صحب وأعوان يساندونه في خصومته ضدّ الآخر، فهما – إذن– فريقان.

وذكر ابن الأنباريّ أنّه قال: "تسوّروا" بلفظ الجمع؛ لأنّ الخصم مصدر يصلح للواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث، فجمع حملاً على المعنى(88).

وربّما دلّ إفراد "الخصم"، وإن كان المراد الجمع، على أنّهم على كلمة واحدة في إظهار الخصومة.

ولعلّ من المناسب القول هنا إنّ هذين الخصمين قد خالفا عادة النّاس في الدّخول على داود، عليه السّلام، وذلك من وجهين: الأوّل من دخولهم عليه في اليوم الّذي كان يخلو فيه للعبادة؛ وهذه مخالفة زمانيّة. وقد ورد في الأثر أنّ داود جزّأ زمانه أربعة أجزاء: يوماً يخلو فيه للعبادة، ويوماً للقضاء، ويوماً للاشتغال بخواصّ أموره، ويوماً للوعظ والتّذكير(89). والوجه الثّاني من دخولهم عليه من غير الباب؛ وهذه مخالفة مكانيّة. وجاء في بعض الآثار أنّ بيت عبادته، عليه السّلام، كان محوطاً بسور لئلا يدخله أحد إلا بإذن من حارس السّور(90).

وإنّ ما تضمّنته الآيات الكريمة، التي تحكي قصّة الخصمين مع داود، عليه السّلام، من تقنيات لغويّة وأساليب تعبيريّة، لَتدلُّ بمجموعها على أنّ هؤلاء قد أدركوا حجم المخالفات التي ارتكبوها بحق داود منذ التقائهم به، فحاولوا تسكين روعه، وتبديد مخاوفه، وذلك بأمور:

أوّلها: اختيارهم صيغة التّثنية للتّعبير عن خصومتهم، فقالوا: "خصمان"، وفي هذه الصّيغة طمأنة له من حيث إنّ هذه الجموع الّتي قصدته ليس بينها سوى خصومة واحدة: " قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض"(91).

وثانيها: إيجازهم في عرض قضيّتهم عليه، حتّى إذا هدأت نفسه،عليه السّلام، جاء التّفصيل في قول أحد الخصمين: "إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزّني في الخطاب"(92).

وثالثها: مبادرتهم داودَ بالحديث؛ فلم ينتظروا أن يتساءل عن الأمر، أو أن يقول شيئاً، بل بادروه بالكلام قائلين: "لا تخف"، وهذا يعكس حرصهم الأكيد على طمأنته.

ورابعها: تركهم له تعيين الطرف الباغي من الخصمين؛ فإنّ القولة الّتي صدرت عنهم، ونقلها القرآن الكريم، ليس فيها ما يبيّن الطّرف الباغي: " خصمان بغى بعضنا على بعض"(93).

وليس يخفى ما حقّقته صيغة التّثنية من قيم دلاليّة، وما حملته من إيحاءات نفسيّة، أسهمت بمجموعها في تهدئة روع داود، عليه السّلام، وفي بثّ الطمأنينة في قلبه، والله تعالى أعلم.

هذا، وإنّ من يتتبّع ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ ليجد له أنموذجاً متفرّداً، يتجاوز ما ألفناه من صور العدول ضمن مستويين؛ كأن يجري العدول من (التّثنية) إلى الإفراد أو الجمع، أو من الإفراد أو الجمع إلى (التّثنية)، إذ يجري العدول في هذا الأنموذج شاملاً المستويات الثلاثة كلّها: الإفراد والتّثنية والجمع. ويتمثل هذا الأنموذج في قول الله تعالى: " وأوحينا إلى موسى

وأخيه أن تبوّأا لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصّلاة وبشّر المؤمنين"[94]؛ فثنّى أولاً، ثمّ جمع، ثمّ أفرد[95].

ويكمن سرّ العدول من صيغة التّثنية إلى الجمع ثمّ إلى الإفراد، ها هنا، في أنّه خاطب موسى وهارون، عليهما السّلام، أولاً؛ لأنّهما المتبوعان، ثمّ ساق الخطاب عامّاً لهما ولقومهما، باتّخاذ المساجد والصّلاة فيها؛ لأنّه واجب عليهم، ثمّ خصّ موسى بالبشارة تعظيماً له[96].

وفي الآية الكريمة سرّ آخر يدعو إلى العجب، ويتمثّل في المطابقة بين حقيقة كلّ من: الإفراد والتّثنية والجمع، وبين عدد الضّمائر التي تعود إليها في الآية؛ فعدد ضمائر الإفراد في الآية واحد، هو الضّمير المستتر وجوباً في الفعل "بشّر"، وهذا العدد موافق حقيقةَ الإفراد، من حيث إنّها صيغة تدلّ على واحد. وعدد ضمائر التّثنية فيها اثنان: ألف الاثنين في "تبوّأا"، وضمير التّثنية "ما" في "لقومكما"، وهذا العدد موافق حقيقة التّثنية من حيث هي صيغة تدلّ على اثنين. وعدد ضمائر الجمع في الآية ثلاثة، هي: واو الجماعة في "واجعلوا"، وضمير الجمع "كم" في "بيوتكم"، وواو الجماعة في "وأقيموا"، وهذا العدد موافق حقيقة الجمع، من حيث إنّها صيغة دالة على ثلاثة فأكثر؛ فسبحان من هذا كلامه!

البعد الثّالث: وتكون فيه إحالة ضمير التّثنية متعدّدة ومختلفاً في تأويلها، وقد ذكرت في ما مضى أنّ الشّواهد الخاصّة بهذا البعد في التّنزيل العزيز قليلة ومحدودة، وسأتناول هنا شاهدين، قد يكونان الوحيدين في هذا الباب:

- الأوّل قوله تعالى: "ألقيا في جهنّم كلّ كفّار عنيد"[97]، وقبل الحديث عن الضّمير في قوله: "ألقيا"، الّذي اختُلف في مرجعيّته، لا بدّ من وضع الآية في سياقها اللغويّ؛ فقد جاءت هذه الآية في سياق قوله تعالى: "وجاءت سكرة الموت بالحقّ ذلك ما كنت منه تحيد. ونفخ في الصّور ذلك يوم الوعيد. وجاءت كلّ نفس معها سائق وشهيد. لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد. وقال قرينه هذا ما لديّ عتيد. ألقيا في جهنّم كلّ كفار عنيد"[98].

يبدو في قوله: "ألقيا" انتقال من خطاب النّفْس إلى خطابٍ بضمير التّثنية، لاثنين ممّن ألمحت إليهم الآيات، أو لواحد، أنزلته لفظة "ألقيا" منزلة الاثنين، على اختلاف بين المفسّرين والنّحاة في مسألة عَوْد الضّمير، ممّا سأعرضه بشيء من التّفصيل في الأسطر القادمة. والكلام في الآية مقول قول محذوف، "وفيه متروك استغني بدلالة الظّاهر عليه منه، وهو: يقال "ألقيا في جهنّم"، أو قال تعالى: ألقيا"[99].

وقد قيل في مسألة إحالة ضمير التّثنية في قوله: "ألقيا" آراء عديدة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أوّلاً: أن يكون ضمير التّثنية ها هنا مستعملاً في أصله، فيكون الخطاب للسّائق والشّهيد. قال ابن عاشور: " وفي قوله تعالى: "ألقيا" انتقال من خطاب النّفس إلى خطاب الملكين الموكّلين: السّائق والشّهيد"(100). وقال الزّجّاج: "الوجه عندي - والله أعلم – أن يكون أمر الملكين؛ لأنّ "ألقيا" للاثنين"(101). وقال الفرّاء: "الخطاب لخزنة النّار والزّبانية"(102).

ثانياً: أن يكون الضمير مستعملاً في خطاب الواحد، وهو الملك الموكّل بجهنّم، وخوطب بصيغة المثنّى جرياً على طريقة مستعملة في الخطاب جرت على ألسنتهم(103)؛ لأنّ "العرب كثيراً ما يرافق الرّجل منهم اثنان، فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليَّ وصاحبيَّ وقفا وأسعدا، حتّى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين"(104)

وقد سمع عن بعض شعراء العرب أبيات خاطبوا الواحد فيها بلفظ الاثنين، ومن ذلك قول أحدهم(105):

فقلتُ لصاحِبي: لا تحبِسانا   بنزْعِ أصولِهِ واجتزَّ شيحا

وقول آخر(106):

فإن تزجُراني يا ابْنَ عفّان أنزجرْ   وإن تَدَعاني أحْمِ عِرضاً ممنّعا

ثالثاً: أن يكون الأمر في "ألقيا" قد أُخرج للقرين، وهو بلفظِ واحد، مخرج خطاب الاثنين. وفي ذلك وجهان من التّأويل: أحدهما أن يكون القرين بمعنى الاثنين، كالرّسول، والاسم الّذي يكون بلفظ الواحد في الواحد والتّثنية والجمع، فرُدّ قوله: "ألقيا في جهنم" إلى المعنى، والثّاني أن يكون كما كان بعض أهل العربيّة يقول، وهو أنّ العرب تأمر الواحد والجماعة بما تأمر به الاثنين، فتقول للرّجل: ويلك أرحلاها وازجراها(107).

رابعاً: أنّ تكون تثنية الفاعل قد نزلت منزلة تثنية الفعل لاتّحادهما؛ فكأنّه قيل: ألقِ ألقِ للتّأكيد(108). قال المبرّد: هي تثنية على التّوكيد، المعنى: ألقِ ألقِ، فناب "ألقيا" مناب التّكرار"(109). وعبّر الزّجّاج عن هذا التّوجيه فقال: "وهذا قول صالح"(110).

خامساً: أن تكون الألف في "ألقيا" بدلاً من النّون الخفيفة؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف، إلا أنّه أبدل منها ألفاً. وقرأ الحسن "ألقِيَنْ" بالنّون الخفيفة(111)، نحو قوله: "وليكوناً من الصّاغرين"(112)، وقوله: "لَنسفعاً"(113).

ويبدو لي بالنّظر في الآراء السّابقة أنّ الضّمير في "ألقيا" تختلف تأويلاته، وتتعدّد مرجعيّاته، وينهض هذا الاختلاف ليكون شاهداً حيّاً على اتّساع لغتنا العربيّة، وحيويّتها، ومرونتها، وقدرتها على تقبّل وجوه للتّأويل مختلفة، وأحياناً متباينة.

ويغلب على ظنّي، بناء على ذلك، أنّ صيغة التّثنية في "ألقيا" تحتمل كلّ الوجوه الّتي قيلت في مسألة عود الضّمير، سوى وجهين، أرى أنّهما غير مقنعين في هذا الباب؛ الأوّل هو الّذي يذهب إلى إنّ الألف في "ألقيا" بدل من النّون الخفيفة؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف، وذلك لاعتبارات ثلاثة:

الأوّل أنّ ثمّ قرينة لغويّة يشتمل عليها السّياق، تمنع من إرادة هذا الوجه؛ هي لفظة "فألقياه" في قوله تعالى: "وقال قرينه هذا ما لديّ عتيد. ألقيا في جهنّم كلّ كفار عنيد. منّاع للخير معتدٍ مريب. الذي جعل مع الله إلهاً آخر فألقياه في العذاب الشّديد"(114). وبيان ذلك أنّه لو كانت الألف في "ألقيا" بدلاً من النّون، لجاز اعتبارها كذلك في "فألقياه"؛ لأن إحالة الضّمير في كلتا اللفظتين واحدة. ويدعم هذا الرّأي أنّنا لا نجد من يقول إنّ الألف في "فألقياه" بدل من النّون الخفيفة كذلك.

والثّاني أنّ الأمر في "فألقياه"، كما يقول القرطبيّ (115)، تأكيد للأمر الأوّل فيكون "فألقياه" تكريراً للتّوكيد(116).

والثّالث أنّ إجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف في القياس، كما نصّ عليه ابن الأنباريّ(117).

والوجه الثّاني هو الّذي قيل فيه إنّ الأمر في "ألقيا" قد أُخرج للقرين، وهو بلفظٍ واحد، مخرجَ خطاب الاثنين؛ باعتبار كلام من قال من المفسّرين(118) إنّ القرين في قوله: "وقال قرينه هذا ما لديّ عتيد"(119) يقصد به الشّيطان، كالزّمخشريّ الّذي ذهب إلى هذا الوجه، فقال في تفسير "وقال قرينه": "هو الشّيطان الذّي قيّض له في قوله: "نقيّض له شيطاناً فهو له قرين"(120) يشهد له قوله تعالى: "قال قرينه ربّنا ما أطغيته"(121)... والمعنى: أنّ ملكاً يسوقه، وآخر يشهد عليه، وشيطاناً مقروناً به يقول: قد اعتدته لجهنّم وهيّأته لها بإغوائي وإضلالي"(122). وروي مثل هذا الرّأي عن مجاهد (123). فإذا صحّ أنّ القرين في قوله: "وقال قرينه" هو الشّيطان، فإنّه يتبيّن حينئذٍ فساد هذا الوجه من وجوه التّأويل، الّذي يذهب إلى أنّ الأمر في "ألقيا" قد أخرج للقرين. والله أعلم بمراده.

وقد لمح الإمام البقاعي قيمة دلاليّة باهرة، حقّقها ضمير التّثنية الذي يحيل إلى واحد، في بعض وجوه التّأويل، وهي تتجلّى في قوله: "والسرّ فيه إذا كان المخاطب واحداً إفهامه أنّه يراد منه الفعل بجدّ عظيم، تكون قوّته فيه معادلةً لقوّة اثنين"(124).

- والثّاني قوله تعالى: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"(125)؛ فضمير التّثنية في هذه الآية الكريمة، الّتي تمثّل أنموذجاً متفرّداً للتّكرار في القرآن، تعدّدت إحالاته واختلفت مرجعيّاته، وأبرز الآراء التي قيلت في ذلك يمكن إجمالها فيما يأتي:

أوّلاً: جمهور المفسّرين على أنّ ضمير التّثنية ها هنا خطاب للإنس والجنّ، على اختلاف أدلّتهم في ذلك؛ فأكثرهم ذهب إلى هذا الرّأي لاعتبارات متعدّدة، تتمثّل في:

- أنّ لفظ "الأنام" في قوله تعالى: "والأرض وضعها للأنام"(126) واقع عليهما. قال أبو حيّان: "وكان هذا الخطاب للثّقلين؛ لأنّهما داخلان في "الأنام" على أصحّ الأقوال"(127).
- أنّه لمّا قال: " خلق الإنسان"(128) و"خلق الجانّ"(129) دلّ ذلك على أنّ ما تقدّم وما تأخّر لهما.
- أنّه ورد في سياق سورة الرّحمن ما يدلّ على أنّ الخطاب موجّه إليهما، نحو قوله تعالى: "سنفرغ لكم أيّها الثّقلان"(130)، وقوله: "يا معشر الجنّ والإنس..."(131)، وقوله أيضاً: "يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران"(132).
- أنّ بعضهم(133) أورد حديثاً عن رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، روي في ذلك، مؤدّاه أنّ النّبيّ، عليه الصّلاة والسّلام، خرج على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرّحمن وهم ساكتون، فقال لهم: لقد قرأتها على الجنّ ليلة الجنّ فكانوا أحسن مردوداً منكم؛ كنت كلّما أتيت على قوله: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان" قالوا: لا بشيء من نعمك ربّنا نكذّب فلك الحمد. هذا ملخّص أدلّة الجمهور(134).

وذهب بعض المفسّرين(135) إلى أنّ ضمير التّثنية ها هنا للإنس والجنّ، لاعتبار آخر هو أنّه خاطب الجنّ مع الإنس، وإن لم يتقدّم للجنّ ذكر. وهذا أسلوب للتّعبير رفيع(136)، وله شواهد كثيرة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعره ونثره.

أمّا في القرآن الكريم فقوله تعالى: "حتّى توارت بالحجاب"(137) أي: الشّمس، وقوله: "ما ترك على ظهرها من دابّة"(138) أي: على ظهر الأرض، وقوله: "فلولا إذا بلغت الحلقوم"(139)، أي: بلغت النّفس الحلقوم.

وأمّا في كلام العرب، فمن النّثر قولهم: هاجت باردة، أي: هاجت الرّيح باردة[140]. ومن الشّعر قول أبي تمّام في مطلع إحدى قصائده:

هنّ عوادي يوسف وصواحبه[141]

فقد قال: هنَّ، يعني النّساء، ولم يجر لهنّ ذكر.

ثانياً: وقيل إنّ ضمير التّثنية في الآية خطاب لفريقين من المخاطبين بالقرآن، وهما صنف المؤمنين وصنف الكافرين، وإليهما ينقسم جنس الإنسان المذكور في قوله: "خلق الإنسان"[142]، وفي قوله: "الأنام"[143]، وهم المخاطبون بقوله: "ألاّ تطغوا في الميزان"[144]. وصاحب هذا الرّأي هو ابن عاشور، الّذي انتصر لهذا الرّأي، ودافع عنه، وحاول تفنيد أدلّة جمهور المفسّرين، في أنّ ضمير التّثنية هنا خطاب للإنس والجنّ، وعقّب على رأيهم بقوله: وهذا بعيد[145]!

ويتلخّص رأي ابن عاشور في هذه المسألة في الأمور الآتية:

أولاً: أنّ القرآن نزل لخطاب النّاس ووعظهم، ولم يأتِ لخطاب الجنّ. أي أنّ نعم الله على النّاس لا يجحدها كافر بَلْهَ المؤمن، وكلّ فريق يتوجّه إليه الاستفهام بالمعنى الّذي يناسب حاله.

ثانياً: أنّ ما ورد في القرآن من وقوع اهتداء نفر من الجنّ بالقرآن، في سورة الأحقاف، وفي سورة الجنّ، يُحمل على أنّ الله كلّف الجنّ باتّباع ما يتبيّن لهم في إدراكهم.

ثالثاً: أنّ ما جاء في القرآن من ذكر الجنّ، فهو في سياق الحكاية عن تصرّفات الله فيهم، وليس لتوجيه العمل بالشّريعة.

رابعاً: أنّ ما رواه التّرمذيّ عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ أنّ النّبيّ، عليه الصّلاة والسّلام، خرج على أصحابه (الحديث الّذي ذُكِر آنفاً) أعقبه التّرمذيّ بقوله: هو حديث غريب، وفي سنده زهير بن محمّد، وقد ضعّفه البخاريّ وأحمد بن حنبل[146].

ثمّ ختم ابن عاشور حديثه بقوله: "وهذا الحديث لو صحّ، فليس تفسيراً لضمير التّثنية؛ لأنّ الجنّ سمعوا ذلك بعد نزوله، فلا يقتضي أنّهم المخاطبون به، وإنّما كانوا مقتدين بالّذين خاطبهم الله"[147].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الرّأي، على التّفصيل الّذي جاء عليه، يكاد ينفرد به ابن عاشور؛ فلم أجد في الكتب، الّتي تسنّى لي الاطّلاع عليها خلال تتبّعي هذا الموضوع، من ينادي بمثل هذا الرّأي؛ غير أنّ صاحب التّفسير الوسيط للقرآن الكريم عرضه على استحياء، فقال: "والخطاب للمكلّفين من الجنّ والإنس، وقيل لأفراد الإنس مؤمنهم وكافرهم"[148].

ثالثاً: وقيل إنّ الخطاب بلفظ التثنية على عادة العرب في الخطاب للواحد بلفظ التّثنية(149)؛ قال الطبري: "وقد قيل: إنما جعل الكلام خطابًا لاثنين، وقد ابتدئ الخبر عن واحد، لما قد جرى من فعل العرب، تفعل ذلك وهو أن يخاطبوا الواحد بفعل الاثنين، فيقولون: خلّياها يا غلام" (150).

رابعاً: وقيل إنّ التّثنية قائمة مقام تكرير اللفظ لتأكيد المعنى، مثل لبّيك وسعديك، ومعنى هذا أنّ الخطاب لواحد هو الإنسان. قال الطّباطبائيّ: "فلا يصغى إلى من قال: إنّه من خطاب الواحد بخطاب الاثنين، ويفيد تكرّر الخطاب، نحو: يا شرطيّ اضربا عنقه، أي: اضرب عنقه، اضرب عنقه" (151).

خامساً: وقيل إنّ الخطاب للذّكور والإناث. قال ابن عاشور: وهذا بعيد(152).

ويغلب على ظنّي في هذه المسألة أنّ ما ذهب إليه جمهور المفسّرين، من أنّ الخطاب بضمير التّثنية مقصود به الإنس والجنّ، هو الصّواب؛ للأدلّة الّتي ذكروها، وعرضتها في ما سبق، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى لعلّ من أهمّها:

أوّلاً: أنّ الآلاء المذكورة في السّورة آلاء يتنعّم بها أهل الدّنيا من الإنس والجنّ. ويظهر من الآية أنّ للجنّ تنعّماً في الجملة بهذه النّعم المعدودة، كما للإنس، وإلاّ لم يصحّ إشراكهم مع الإنس في التّوبيخ(153).

ثانياً: أنّ ما أعدّه الله،عزّ وجلّ، في الجنّة من النّعيم والكرامة، وما أعدّه في النّار من العذاب والعقاب لأهل النّار، يُجزى بها الصّنف الكافر من الإنس والجنّ. يقول صاحب "الميزان في تفسير القرآن": "فما في النّار من عذاب وعقاب لأهلها، وما في الجنّة من كرامة وثواب آلاء ونعم على معشر الجنّ والإنس" (154).

ثالثاً: أنّ سورة الرّحمن قائمة على علاقات المقابلة، نحو قوله تعالى: "والسّماء رفعها" (155) – "والأرض وضعها" (156)، وقوله: "خلق الإنسان من صلصال كالفخّار" (157) – "وخلق الجانّ من مارج من نار" (158)، ويترتّب على هذا أنّ الخطاب موجّه إلى صنفين من العقلاء بينهما تقابل؛ فإذا كان "الإنس" أحد هذين الصّنفين، ولا خلاف في ذلك، فإنّ الصّنف الثّاني من المخاطبين هو "الجنّ"، وذلك بالاستناد إلى القرائن اللغويّة والعقليّة. والله تعالى أعلم.

ويلاحظ في هاتين الآيتين، اللتين مثّلتُ بهما للبعد الثّالث من أبعاد ضمير التّثنية، أنّ ثمّة قرائن لغويّة وعقليّة في سياق كلّ من الآيتين، تنهض لتوجيه الدّلالة؛ على حين أنّ السّياق قد يفرض، في بعض الأحيان، أكثر من احتمال لمرجع الضّمير، من دون وجود قرينة تحدّده وتفرده،

ومن دون وقوع لبس يضرّ بالفهم، والوقوف على المراد، بل يكون ذلك في حدّ ذاته إغناء للمعنى، وفتحاً لآفاقه، ما دام السّياق لا يرفض شيئاً من تلك الاحتمالات[159].

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفّق الله بينهما"[160].

ففي عبارة: " إن يريدا إصلاحاً يوفّق الله بينهما" ضميران متّصلان، وهما: ألف الاثنين في "يريدا" وألف الاثنين في "بينهما". ويستثمر الإمام الرّازي وجود الضّميرين ليستنبط للآية أربعة معانٍ ممكنة، في ضوء ما يعود إليه هذان الضّميران، وكأنّه في عمليّة رياضيّة تقوم على التّباديل والتّوافيق[161]، فيقول: " في قوله: " إن يريدا إصلاحاً" وجوه:

الأوّل: إن يُرِدِ الحَكَمان خيراً وإصلاحاً يوفّقِ الله بين الحَكَمين حتّى يتّفقا على ما هو خير،

والثّاني: إن يُرِدِ الحَكَمان إصلاحاً يوفّقِ الله بين الزّوجين،

والثّالث: إن يُرِدِ الزّوجان إصلاحاً يوفّقِ الله بين الزّوجين،

والرّابع: إن يُرِدِ الزّوجان إصلاحاً يوفّقِ الله بين الحَكَمين حتّى يعملا بالصّلاح[162].

ثمّ يعقّب الإمام الرّازي على هذه الوجوه الأربعة بقوله: "ولا شكّ أنّ اللفظ محتمل لكلّ هذه الوجوه".

وحقّاً إنّ الآية محتملة كلّ هذه الوجوه؛ فكلّ ضمير من الضّميرين يحتمل وجهين، ومن ثمّ يعطي الضّميران معاً أربعة الأوجه المذكورة، وبهذا تتّسع آفاق النّصّ أكثر فأكثر، ليصبح الكلّ – المصلحان والزّوجان – منوطاً به إرادة الإصلاح[163].

وهكذا، وبعد هذا التّطواف في بعض ضمائر التّثنية في القرآن الكريم، أخلص إلى النّتائج الآتية:

أولاً: ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ يمثّل وجهاً من وجوه الإعجاز اللغويّ في القرآن الكريم، ينضاف إلى وجوه الإعجاز اللغويّ الأخرى، بل إنّه يعدّ مورداً من موارد التّأنّق في الأسلوب يستحقّ أن تفرد له دراسات ورسائل علميّة خاصّة.

ثانياً: ضمير التثنية في التّعبير القرآنيّ له ثلاثة أبعاد: بعدان تأويليّان، والبعد الثّالث مباشر.

ثالثاً: ضمير التثنية في التّعبير القرآنيّ، بتعدّد تأويلاته واختلاف مرجعيّاته، يكشف النّقاب عن باب من أبواب التّوسّع في لغتنا العربيّة، ويظهر كثيراً من تقنياتها اللغويّة الغنيّة، وفضاءاتها الدّلاليّة الرّحبة.

رابعاً: ضمير التثنية في التّعبير القرآنيّ يعدّ مرآة تعكس فلسفة لغتنا العربيّة؛ وهي فلسفة متفرّدة، تجيز التّعبير عن الواحد بلفظ الاثنين، وعن الاثنين بلفظ الواحد، كما تجيز التّعبير عن الجمع بلفظ الاثنين، وعن الاثنين بلفظ الجمع.

خامساً: التّحوّل من الإفراد أو الجمع إلى التّثنية، ومن التّثنية إلى الإفراد أو الجمع، في التّنزيل العزيز، يمثّل وجهاً من وجوه شجاعة العربيّة وجمالها وروعتها؛ لأنّ فيه كسراً للمتوقّع، وخروجاً على التّعبير المألوف.

سادساً: إذا لم يتضمّن السّياق قرائن لغويّة، أو عقليّة، تسهم في توجيه دلالة ضمير التّثنية، فإنّ هذا الضّمير يبقى محتملاً جميع الأوجه الواردة في إحالته وتوجيهه، من دون ترجيح وجه على آخر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

The Duality Pronoun in the Qur'anic Expression between the Philosophy of Language, and the Limits of Interpretation

Khalid Bani Domi, *Department of Arabic Language and Literature, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This research approaches one of the topics that reflect the highness of the Quranic style in its greatest images and finest manifestations; the duality pronoun in the Qur'anic expression. It is a pronoun used in the Holy Quran in three dimensions: A complete match is between the duality pronoun and what it refers to in the first dimension, while in the second dimension there is a Deviation at the levels of singularity, duality, and plurality in the sentence composition which includes the duality pronoun clearly or interpretively. In the third dimension, the referencing of the duality pronoun varies and there can be a disagreement in its interpretation.

The research seeks to examine these dimensions in the guidance of a number of Quranic verses, which included the duality pronoun in order to determine the limits of interpretation in these verses, as required by the philosophy of language, and what expressive potential and prospects of meaning it offers, with some focus on the second and third dimensions.

The first dimension is being discussed in brief as the referent of the duality pronoun is straight forward and requires no interpretation. Having finished reading this research, it will be clear that the duality pronoun in the Quranic expression is considered as a rich resource of the language miracleness in the Holy Quran. This reflects the Unique philosophy of Arabic Language which allows expressing the singularity by using the duality; the duality to express the plurality and vice versa. The final goal of this research as a part of the philosophy of language tries to show some of its beauty and present some of the values and secrets which the Holy Quran glitters.

قدم البحث للنشر في 2011/7/4 وقبل في 2011/10/9

الهوامش:

(1) سورة الرّحمن: 13. والآية متكرّرة.

(2) أذكر على سبيل المثال: ابن جنّي: "كتاب علل التّثنية"، تحقيق: عبد القادر المهيري، **حوليّات الجامعة التّونسيّة**، 1965، ع2، ص37-56. وانظر: عطيّة، أحمد مطر: "التّثنية في اللغة العربيّة"، **مجلّة علوم اللغة**، القاهرة، دار غريب، 1999، مج2، ع2، ص99-150. كما عقد محمّد عبد الخالق عضيمة في كتابه: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" حديثاً مطوّلاً عن التّثنية تحت عنوان أقلّ الجمع، وبسط فيه أدلّة القائلين بأنّ الاثنين جمع، وحجج القائلين بأنّ أقلّ الجمع ثلاثة، وعزّز حديثه بعدد من الآيات، ذاكراً آراء العلماء فيها. انظر: عضيمة، محمّد عبد الخالق: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القسم الثّاني، الجزء الرّابع، ص 276 وما بعدها.

(3) سورة آل عمران: 122.

(4) هما: بنو سَلَمة من الخزرج، وبنو حارثة من الأوس. انظر: الطبراني: **التّفسير الكبير** ج 2، ص 120.

(5) انظر: المحلّي، جلال الدّين، والسّيوطي، جلال الدّين: **تفسير الجلالين**،، ص 83.

(6) سورة البقرة: 219.

(7) سورة البقرة: 158.

(8) لقد تتبّعت شواهد التّثنية في القرآن الكريم، فوجدت أنّ عدد الشّواهد الّتي جرى فيها التّحوّل من التّثنية إلى الإفراد أو الجمع، ومن الإفراد أو التّثنية إلى الجمع، يزيد على ثلاثين شاهداً. وقد ذكر أكثرها حسن طبل، حين أفرد لها، مضافاً إليها شواهد التّحوّل من الإفراد إلى الجمع، ومن الجمع إلى الإفراد، ثبتاً تفصيليّاً في كتابه "**أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنيّة**". انظر الصّفحات (233-244). كما ضمن كتابه دراسة لعدد من الآيات الّتي جرى فيها التفات بين صيغ الإفراد والتّثنية والجمع. انظر الصّفحات (109-129).

(9) سورة فصّلت: 11.

(10) سورة الشّعراء: 16.

(11) سورة طه: 47.

(12) سورة الأنبياء: 78.

(13) سورة الرّحمن. والآية متكرّرة.

(14) سورة ق: 24.

(15) سورة القصص: 23.

(16) سورة القصص: 23.

(17) سورة طه: 47.

(18) سورة طه: 42 - 44.

(19) سورة النّمل:15.

(20) عقد الزّركشيّ في كتاب "البرهان" باباً في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن، ذكر فيه من وجوهه: خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين، وخطاب الاثنين بلفظ الواحد، واستشهد على كلّ وجه منها ببعض الآيات القرآنيّة. انظر: الزّركشيّ: **البرهان في علوم القرآن**، ج 2، ص 239 وما بعدها.

(21) انظر: سليمان، فتح الله أحمد: **الأسلوبيّة – مدخل نظريّ ودراسة تطبيقيّة**، ص 224، نقلاً عن: بدوي، نوال محمد كامل: **مكانة الالتفات وبلاغته على ضوء أساليب القرآن الكريم والشّعر العربيّ**، رسالة ماجستير مخطوطة بمعهد الدّراسات الإسلاميّة، ص 13.

(22) سورة المائدة: 64.

(23) سورة يونس: 88 + 89.

(24) سورة الشّعراء: 16.

(25) سورة طه: 117.

(26) سورة ص: 22.

(27) سورة الرّحمن: 33 + 34.

(28) سورة فصّلت: 11.

(29) سورة التّحريم: 4.

(30) سورة يونس: 89.

(31) سورة يونس: 88.

(32) انظر: البقاعي: **نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور**، ج 3، ص 417.

(33) أبو السّعود: **تفسير أبي السّعود**، ج 3، ص 270.

(34) انظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص411.

(35) سورة ص: 23.

(36) سورة ص: 24.

(37) ابن العربي: **أحكام القرآن**، ج 4، ص 42.

(38) نفسه: ج 4، ص 42.

(39) ذكر ذلك الزّركشيّ في "البرهان" نقلاً عن المهدويّ، أحمد بن عمّار، المقرئ النّحويّ المفسّر. انظر: **البرهان في علوم القرآن**: ج 2، ص 240.

(40) انظر: الشّوكاني: **فتح القدير**، ج 2، ص 565.

(41) سورة ص: 24.

(42) انظر: نفسه: ج 2، ص 565.

(43) سورة الشّعراء: 16.

(44) سورة طه: 47.

(45) الكرمانيّ: **البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان**، ص 140.

(46) انظر: الغرناطيّ: **ملاك التّأويل**، ج 2، ص 821.

(47) الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 3، ص 108.

(48) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ: **تفسير البحر المحيط**، ج 7، ص 9.

(49) ابن الأنباري: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 176. وتمام البيت المستشهد به في النّصّ: (لقد كذب الواشون ما فهتُ عندهم بسرّ ولا أرسلتهم برسولِ) وهو لكثيّر عزّة.

(50) سورة طه: 44.

(51) انظر: الغرناطيّ: **ملاك التّأويل**، ج 2، ص 822.

(52) ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 19، ص 124.

(53) انظر: الزّركشيّ: **البرهان في علوم القرآن**، ج 2، ص 241.

(54) سورة السّجدة: 23.

(55) ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 21، ص 167.

(56) نجد في القرآن استعمالاً للمثنّى، والفعلُ في حالة الجمع، نحو: "هذان خصمان اختصموا في ربّهم" الحجّ: 41؛ لأنّهما جمعان ليسا برجلين، ولو قيل: (اختصما) كان صواباً، ومثله: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا". انظر: الفرّاء: **معاني القرآن**، ج 2، ص 220. ويؤكّد ذلك العكبريّ في قوله: إنّ قوله تعالى: "اقتتلوا" جمع على آحاد الطّائفتين. انظر: **العكبريّ: إملاء ما منّ به الرّحمن**، ج 2، ص 240.

(57) سورة التّحريم: 4.

(58) انظر: الخالدي، صلاح: **لطائف قرآنيّة**، ص 130.

(59) ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 373.

(60) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 28، ص 319.

(61) الشّاهد فيه قوله: "ظهراهما مثل ظهور التّرسين" حيث ورد المضاف مثنّى، والمضاف إليه مثنّى أيضا في قوله: "ظهراهما". وورد المضاف في "ظهور التّرسين" جمعاً، والمضاف إليه مثنّى، وهذا جائز؛ لأنّ العرب تنزل المثنّى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: "نحن فعلنا". انظر: ابن يعيش: **شرح المفصّل**، ج 3، ص 210.

(62) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 28، ص 319.

(63) انظر: ابن يعيش: **شرح المفصّل للزّمخشريّ**، ج 3، ص 209.

(64) انظر: نفسه، ج 3، ص 210.

(65) ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 373.

(66) البيت لأبي ذؤيب، انظر: **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، ص 173.

(67) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ: **تفسير البحر المحيط**، ج 8، ص 286.

(68) سورة التّحريم: 4.

(69) سورة المائدة: 38.

(70) سيبويه: **كتاب سيبويه**، ج 3، ص 621.

(71) البيت نسب لتوبة بن الحمير، وقيل للشّمّاخ. وموطن الشّاهد قوله: "بطن الواديين" يريد: بَطْنَي،، حيث عدل الشّاعر عن إضافة المثنّى إلى المثنّى؛ كراهة اجتماع تثنيتين، فأفرد المضاف للضّرورة. انظر: أبو حيّان الأندلسيّ: **تفسير البحر المحيط**، ج 8، ص 286.

(72) أبو حيّان الأندلسيّ: **تفسير البحر المحيط**، ج 8، ص 286.

(73) انظر: نفسه، ج 8، ص 286.

(74) سورة الأحزاب: 4.

(75) انظر: الخالدي، صلاح: **لطائف قرآنيّة**، ص 130.

(76) نفسه، ص 131.

(77) انظر: الرّفايعة، حسين: **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة**، ص 53.

(78) سورة التّوبة: 34.

(79) الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 2، ص 187.

(80) انظر: الرّفايعة، حسين: **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة**، ص 54.

(81) سورة الحجّ: 19.

(82) الفرّاء: **معاني القرآن**، ج 2، ص 220.

(83) موقع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، **حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين**، "جمع الضمير العائد على المثنى"، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، الرابط: http://www.elazhar.com/qadaiaux/17.asp.

(84) المرجع نفسه.

(85) سورة ص: 21 و22.

(86) وورد في بعض الطّبعات: "وقد جعلوا أيضاً المنفردين جمعاً" انظر: سيبويه: **كتاب سيبويه**، ج 2، ص 48 – الهامش.

(87) سورة ص: 23.

(88) انظر: ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 262.

(89) الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 3، ص 368.

(90) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 23، ص 132.

(91) سورة ص: 23.

(92) سورة ص: 22.

(93) سورة ص: 23.

(94) سورة يونس: 87.

(95) الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 2، ص 249، قال: "ثم خصّ موسى، عليه السلام، بالبشارة التي هي الغرض تعظيماً لها وللمبشّر بها"، وانظر أيضاً: البقاعي: **نظم الدّرر**: 3: 474 قال: "ولمّا كان الاجتماع فيما تقدّم أضخم وأعزّ وأعظم، وكان واجباً على الأمّة كوجوبه على الإمام جمع فيه، وكان إسناده البشارة إلى صاحب الشّريعة أثبت لأمره وأظهر لعظمته وأثبت في قلوب أصحابه وأقرّ لأعينهم، أفرد في قوله: "وبشّر المؤمنين" أي الرّاسخين في الإيمان من أخيك وغيره").

(96) انظر: الزّركشيّ: **البرهان**، ج 2، ص 241.

(97) سورة ق: 24.

(98) سورة ق: 19 – 24.

(99) الطّبريّ: **تفسير الطّبريّ**، ج 26، ص 191.

(100) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**، ج 17، ص 16. وانظر أيضاً: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**: ج 26، ص 259.

(101) الزّجّاج: **معاني القرآن وإعرابه**،ج 5، ص 45.

(102) نقله أبو حيان في **البحر المحيط**، ج 8، ص 126، والزركشي في **البرهان**، ج 2، ص 239.

(103) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**: ج 26، ص 259.

(104) انظر: الألوسيّ: **روح المعاني**، ج 25، ص 185.

(105) انظر: الطّبريّ: **تفسير الطّبريّ**، ج 25، ص 191. وذكر في الحاشية أنّ البيت لمضرس بن ربعي الفقعسيّ الأسديّ، وأنّ الفرّاء ذكره في معاني القرآن.

(106) انظر: نفسه، ج 25، ص 191. وقال في الحاشية إنّ هذا البيت من شواهد الفرّاء أيضاً، وأنّ صاحب "اللسان" - يقصد ابن منظور – نسبه لسويد بن كراع العكلي.

(107) انظر: نفسه، ج 25، ص 191.

(108) انظر: الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 4، ص 8. وذكر أنّه قول المبرّد.

(109) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**: ج 17، ص 16.

(110) انظر: الزّجّاج: **معاني القرآن وإعرابه**، ج 5، ص 46.

(111) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**: ج 17، ص 16. وقال ابن الأنباريّ: وعلى ذلك قول الشّاعر: ولا تعبدِ الشّيطانَ واللهَ فاعبدا. انظر: ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 323.

(112) سورة يوسف: 32.

(113) سورة العلق: 15.

(114) سورة ق: 23- 26.

(115) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**: ج 17، ص 17.

(116) انظر: الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 4، ص 8.

(117) انظر: ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 324.

(118) تباينت أقوال علماء التّفسير في ما يعود إليه لفظ القرين: انظر مثلاً: الألوسي: **روح المعاني**، ج 25، ص 185.

(119) سورة ق: 23.

(120) سورة الزّخرف: 36.

(121) سورة ق: 27.

(122) انظر: الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 4، ص 7.

(123) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**: ج 17، ص 16. وانظر أيضاً: الألوسيّ.: **روح المعاني**، ج 25، ص 185.

(124) البقاعي: **نظم الدّرر**، ج 7، ص 261.

(125) سورة الرحمن.

(126) سورة الرحمن: 10.

(127) انظر:أبو حيان الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، ج 8، ص 189.

(128) سورة الرحمن: 14.

(129) سورة الرحمن: 15.

(130) سورة الرحمن: 31.

(131) سورة الرحمن: 33.

(132) سورة الرحمن: 35.

(133) منهم أبو حيان الأندلسي في **تفسير البحر المحيط**، ج8، ص 189. وابن عاشور في **تفسير التحرير والتنوير**، ج27، ص228.

(134) انظر: المرجع نفسه، ج8، ص189.

(135) من هؤلاء: أبو حيان الأندلسي، انظر **تفسير البحر المحيط**، ج8، ص189.

(136) عقد ابن قتيبة لهذا الأسلوب باباً في كتابه "تأويل مشكل القرآن" هو باب الحذف والاختصار، وذكر من وجوه الاختصار: أن تضمر لغير مذكور، وبيّن أنّ منه قوله تعالى: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"؛ ذلك أنّه لم يذكر قبل ذلك إلا الإنسان، ثمّ خاطب الجانّ معه؛ لأنه ذكرهم بعد، فقال: "وخلق الجانّ من مارج من نار". انظر: ابن قتيبة: **تأويل مشكل القرآن**، ص 243- 245.

(137) سورة ص: 32.

(138) سورة فاطر: 45.

(139) سورة الواقعة: 83.

(140) انظر: أبو حيان الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، ج8، ص189.

(141) تتمّة البيت: فعزماً فقدماً أدرك السّؤل طالبه (وفي رواية: أدرك النّجح طالبه) وهو مطلع قصيدة أبي تمّام في مدح عبد الله بن طاهر. انظر: الخطيب التّبريزي: **شرح ديوان أبي تمّام**، ج 1، ص 119.

(142) سورة الرّحمن: 14.

(143) سورة الرّحمن: 10.

(144) سورة الرّحمن: 8.

(145) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 27، ص 228.

(146) نفسه، ج 27، ص 228.

(147) نفسه، ج 27، ص 228.

(148) انظر: طنطاوي، محمّد سيّد: **التّفسير الوسيط للقرآن الكريم**، ج 14، ص 133.

(149) البغوي: **تفسير البغوي**، ج4، ص268.

(150) الطبري: **تفسير الطبري**، ج27، ص145.

(151) الطّباطبائيّ: **الميزان في تفسير القرآن**، ج 19، ص 98 و99.

(152) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 27، ص 228.

(153) انظر: الطّباطبائيّ: **الميزان في تفسير القرآن**، ج 19، ص 99.

(154) نفسه: ج 19، ص 98 و99.

(155) سورة الرّحمن: 7.

(156) سورة الرّحمن: 10.

(157) سورة الرّحمن: 14.

(158) سورة الرّحمن: 15.

(159) انظر: النجمي، إيهاب سعيد: **تعدّد المعنى في النّصّ القرآنيّ - دراسة دلاليّة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدّين الرّازي**، ص 205.

(160) سورة النساء: 35.

(161) النجمي، إيهاب سعيد: **تعدّد المعنى في النّصّ القرآنيّ - دراسة دلاليّة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدّين الرّازي**، ص 207.

(162) الرازي، فخر الدين: **مفاتيح الغيب**، ج5، ص203.

(163) النجمي، إيهاب سعيد: **تعدّد المعنى في النّصّ القرآنيّ - دراسة دلاليّة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدّين الرّازي**، ص 207.

المراجع:

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن. (د.ت). **البيان في غريب إعراب القرآن**، ضبطه وعلّق حواشيه: بركات يوسف هبّود، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن عاشور، محمّد الطّاهر. (2000). **تفسير التّحرير والتّنوير**، ط1، مؤسّسة التّاريخ.

ابن العربي، محمّد بن عبد الله. (د.ت). **أحكام القرآن**، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي،بيروت، دار الكتاب العربيّ.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (2006). **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السّيّد أحمد صقر،، القاهرة، دار التّراث.

ابن يعيش، يعيش بن عليّ. (2001). **شرح المفصّل للزّمخشريّ**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط 1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف. (2007). **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، ط 2، بيروت، دار الكتب العلميّة.

أبو ذؤيب الهذليّ: **ديوان أبي ذؤيب الهذليّ**. (2003). تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، ط 1، بيروت، دار صادر.

أبو السّعود، محمّد بن محمّد. (1999). **تفسير أبي السّعود (إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم)**، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرّحمن، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الألوسيّ، محمود شكري. (د.ت). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني**، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ.

البغوي، الحسين بن مسعود. (د.ت). **تفسير البغوي** المسمى معالم التنزيل، إعداد وتحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، بيروت، دار المعرفة.

البقاعي، إبراهيم بن عمر. (2002). **نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور**، خرّج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرّزّاق غالب المهدي، ط 2، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الخالدي، صلاح عبد الفتّاح. (1992). **لطائف قرآنيّة**، ط1، دمشق، دار القلم.

الخطيب التّبريزي. (1992). **شرح ديوان أبي تمّام**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: راجي الأسمر، ط 1، بيروت، دار الكتاب العربيّ.

الرّازي، فخر الدّين. (1992). **مفاتيح الغيب**، ط1، القاهرة، دار الغد العربيّ.

الرّفايعة، حسين. (2006). **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة**، ط 1، عمّان، دار جرير.

الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري. (1988). **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط 1، بيروت، عالم الكتب.

الزّركشيّ، محمّد بن عبد الله. (1988). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصريّة.

الزّمخشريّ، محمود بن عمر. (1966). **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، بيروت، دار المعرفة.

سليمان، فتح الله أحمد. (2004). **الأسلوبيّة – مدخل نظريّ ودراسة تطبيقيّة**، القاهرة، مكتبة الآداب.

سيبويه، عمرو بن قنبر. (د.ت). **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، بيروت، دار الجيل.

الشّوكاني، محمّد بن عليّ. (1999). **فتح القدير**، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، ط 1، بيروت، دار الكتاب العربيّ.

الطّباطبائيّ، السّيّد محمّد حسين. (1974). **الميزان في تفسير القرآن**، ط 2، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات.

الطّبراني، سليمان بن أحمد. (د.ت). **التّفسير الكبير (تفسير القرآن العظيم)**، ضبطه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: هشام بن عبد الكريم الموصلي، تحقيق: هشام البدراني، إربد، دار الكتاب الثّقافيّ.

الطّبريّ: محمّد بن جرير. (د.ت). **تفسير الطّبريّ**، ط1، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ.

طبل، حسن. (1990). **أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنيّة**، مصر، دار الكتب.

طنطاوي، محمّد سيّد. (د.ت). **التّفسير الوسيط للقرآن الكريم**، مصر، دار المعارف.

العكبريّ. (1979). **إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط 1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

عضيمة، محمّد عبد الخالق. (د.ت). **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، مصر، دار الحديث.

الغرناطيّ، أحمد بن إبراهيم. (د.ت). **ملاك التّأويل القاطع بذوي الإلحاد والتّعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التّنزيل**، تحقيق: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي.

الفرّاء. (2002). **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: محمّد علي النّجّار، ط3، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية.

القرطبيّ، محمّد بن أحمد. (2003). **الجامع لأحكام القرآن**، الرّياض، دار عالم الكتب.

الكرمانيّ، محمود بن حمزة. (1976). **البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان**، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، ط 2، القاهرة، دار الاعتصام.

المحلّي، جلال الدّين محمّد بن أحمد، والسّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر. (د.ت). **تفسير الجلالين**، قدّم له وراجعه: مروان سوار، بيروت، دار المعرفة.

النّجميّ، إيهاب سعيد. (2008). **تعدّد المعنى في النّصّ القرآنيّ – دراسة دلاليّة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدّين الرّازي**، ط1، المنوفيّة، دار بلنسية للنّشر والتّوزيع.

الدوريّات:

ابن جنّي: "كتاب علل التثنية"، تحقيق: عبد القادر المهيري، **حوليّات الجامعة التونسية**. (1965). ع2.

عطيّة، أحمد مطر: "التّثنية في اللغة العربيّة"، **مجلة علوم اللغة**، القاهرة، دار غريب. (1999). مج2، ع2.

المواقع الإلكترونيّة:

موقع المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، **حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشكّكين**، "جمع الضّمير العائد على المثنى"، وزارة الأوقاف، جمهوريّة مصر العربيّة، الرّابط: *http://www.elazhar.com/qadaiaux/17.asp.*